ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

موقف إثيوبيا من آلية الاستعراض الدوري الشامل

ورقة عمل صادرة عن مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

تمهيد

الاستعراض الدوري الشامل هو آلية أنشأها مجلس حقوق الإنسان في عام 2006 بموجب القرار 60/251 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقييم سجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة على أساس منتظم. ويضمن هذا الاستعراض المساواة في المعاملة لجميع البلدان ويهدف إلى تحسين ممارسات حقوق الإنسان العالمية، كما يعزز الاستعراض الدوري الشامل الشفافية من خلال تمكين الدول من مشاركة الإجراءات التي اتخذتها لتحسين أوضاع حقوق الإنسان لديها، ومعالجة الانتهاكات، والتغلب على التحديات. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسهل تبادل أفضل الممارسات ويوفر المساعدة الفنية لتعزيز قدرات الدول في معالجة قضايا حقوق الإنسان.

يتم إجراء الاستعراض الدوري الشامل في دورات، حيث تخضع كل دولة عضو للاستعراض كل أربع سنوات ونصف تقريبًا، ويتم تنظيم الاستعراضات ثلاث مرات سنويًا، مع مراجعة 14 دولة في كل دورة. تشكل هذه الآلية منصة فريدة لتعزيز حماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، وتعزيز المساءلة والتعاون والتحسين المستمر.

وقد قامت اثيوبيا بمراجعة ملف حقوق الانسان الخاص بها في إطار الية الاستعراض الدوري الشامل في أربع جولات جاءت اولي الجولات في ديسمبر من العام 2009، والثانية في مايو 2014، والثالثة في مايو 2019، بينما جاءت الجولة الأخيرة للاستعراض في نوفمبر من العام الجاري 2024.

وفي الجولة الاولى تلقت اثيوبيا **130** توصية وايدت **98** توصية، بينما في الدورة الثانية تلقت اثيوبيا **260** توصية قامت بتأييد **190** توصية منهم، وفي الجولة الثالثة تلقت اثيوبيا **245** توصية ايدت منهم **231** توصية، وفي الجولة الأخيرة تلقت **316** توصية، وستوضح اثيوبيا موقفها من هذه التوصيات في موعد أقصاه خلال الدورة الثامنة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، والتي ستعقد من فبراير إلى أبريل 2025.

ومن خلال هذه الورقة تحلل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان، التوصيات المقدمة الي اثيوبيا، وموقف الدولة من التوصيات المقدمة لها من حيث قبولها او رفضها لهذه التوصيات مع بيان أسباب الرفض، ومدى التزام اثيوبيا بتنفيذ هذه التوصيات.

التوصيات المقدمة لأثيوبيا

تلقت إثيوبيا ما مجموعه **951** توصية خلال أربع دورات مراجعة. وتتناول هذه التوصيات مجموعة واسعة من مواضيع حقوق الإنسان، بما في ذلك الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات؛ والتعاون مع الآليات الدولية؛ وحقوق الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والنازحين والمشردين؛ وحقوق الشعوب الأصلية والأقليات؛ والحق في الصحة؛ والحقوق السياسية والثقافية والتنموية؛ وحقوق المثليين؛ والفضاء المجتمعي والمدني؛ والمساواة بين الجنسين؛ والعمل القسري والاتجار بالبشر؛ والتشريعات الوطنية.

قامت الدول بتقديم **130** توصية، أي بنسبة **13.67%** من اجمالي التوصيات، في صدد دعوة اثيوبيا الي **الانضمام والتصديق على الصكوك الدولية** التي لم تصبح إثيوبيا طرفاً فيها بعد، ومن الملاحظ ان التوصيات جاءت معظمها تدعو اثيوبيا الى التصديق على البروتوكولات الملحقة بالاتفاقيات التي قامت اثيوبيا بالانضمام اليها سابقا، كما جاءت العديد من التوصيات تدعو اثيوبيا الى الانضمام والتصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك نظراً للجرائم المرتكبة اثناء النزاعات المسلحة التي تحدث في اثيوبيا و التي تدخل في اختصاص المحكمة.

وعلى الصعيد الدولي، تعد إثيوبيا طرفًا في معاهدات الأمم المتحدة الرئيسية، مثل "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" و"العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، وكلاهما تم التصديق عليهما في عام 1993.

كما وقعت إثيوبيا على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، التي صادقت عليها في عام 1981، و"اتفاقية حقوق الطفل"، التي صادقت عليها في عام 1991. وفي عام 2014، وعملا بالتوصيات التي تلقتها خلال جولات الاستعراض، تم التصديق على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل بشأن النزاعات المسلحة واستغلال الأطفال.

كما صادقت إثيوبيا على "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" في عام 1994 وعلى "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" في عام 1976، وعلاوة على ذلك، انضمت إلى "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" في عام 2010. وعلى الرغم من أن إثيوبيا وقعت على "نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية" في عام 1998، إلا أنها لم تصادق بعد على هذه المعاهدة وبالتالي استمرت الدول في تقديم توصيات للانضمام والتصديق على النظام الأساسي للمحكمة.

وعلى المستوى الإقليمي، صادقت إثيوبيا على "الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" في عام 1998، إلى جانب "بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو)" في عام 2018.

كما أنها طرف في "الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل" (الذي تم التصديق عليه في عام 2002) و"اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا" (التي تم التصديق عليها في عام 1973). وعلاوة على ذلك، انضمت إثيوبيا إلى "اتفاقية كمبالا" في عام 2012، وذلك بعد عدد من التوصيات للانضمام لهذه الاتفاقية.

ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات في التزامات اثيوبيا المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل عدم تصديقها على "البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب"، والذي يهدف إلى وضع تدابير وقائية ضد التعذيب، و"البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي يسعى إلى إلغاء عقوبة الإعدام، و البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، و الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكولان الاختياريان لاتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية منظمة العمل الدولية، ومعاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية الذخائر العنقودية، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

وبخصوص **التعاون الدولي**، فقد أوصت الدول بـ **45** توصية رئيسية لإثيوبيا لتعزيز ممارساتها في مجال حقوق الإنسان من خلال زيادة التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ومن بين التوصيات أن تواصل إثيوبيا تعزيز أطر حقوق الإنسان بالشراكة مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وضمان توافق الهياكل الوطنية مع المعايير الدولية، بما في ذلك دعوة الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة للقيام بزيارات منتظمة، وخاصة تلك التي تركز على حرية التعبير والتعليم والاحتجاز التعسفي والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء، وان تقوم اثيوبيا بمنح حق الوصول لمراقبي حقوق الإنسان والسماح لهم بإجراء زيارات دون قيود.

وعلاوة على ذلك، أوصت الدول إثيوبيا بمواصلة الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير بموجب هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وتعزيز تعاونها مع الوكالات الدولية لبناء القدرات والمساعدة الفنية.

وأخيرًا، فإن الجانب المشترك لهذه التوصيات هو أهمية دمج حقوق الإنسان في التنمية الوطنية في إثيوبيا، والذي يشمل تعزيز التعاون الأقوى مع أصحاب المصلحة الدوليين لضمان التقدم المستمر في تعزيز وحماية حقوق الإنسان داخل البلاد.

أما عن **حقوق الطفل** في إثيوبيا، فقد وردت **85** توصية من الدول خلال الدورات الأربع في هذا السياق. وبحسب التقارير الأممية، فإن 10.8 مليون طفل في إثيوبيا بحاجة إلى مساعدات إنسانية طارئة في عام 2024. ولا تزال هناك تحديات كبيرة أمام الوصول إلى التعليم الجيد لجميع الأطفال، وخاصة في المناطق الريفية والمناطق المتضررة من النزاعات. كما تبقى "عمالة الأطفال" قضية ملحة في البلاد، حيث يشارك العديد من الأطفال، خاصة في المناطق

الريفية، في العمل الزراعي، والعمل المنزلي، وحتى في الأعمال الخطرة. وتعد إثيوبيا أيضًا دولة مصدره للاتجار بالأطفال، حيث يتعرض العديد من الأطفال للعمل القسري، والاستغلال الجنسي، والتجنيد في الجماعات المسلحة، خاصة في المناطق المتضررة من الصراع مثل إقليم تجراي.

إضافة إلى ذلك، يشكل تأثير النزوح في سياق الصراعات المسلحة تحديًا رئيسيًا آخر لحقوق الأطفال في إثيوبيا، حيث أدت الصراعات الإقليمية المستمرة ونزوح الأسر، خصوصًا في منطقة تجراي، إلى تعريض الأطفال لمخاطر شديدة، بما في ذلك الفصل عن أسرهم، والعنف الجنسي، وعدم القدرة على الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية. وعلى الرغم من مصادقة إثيوبيا على "اتفاقية كمبالا" في عام 2012 بناء على توصيات سابقة والتي تعنى بحقوق النازحين داخليًا، لا يزال تنفيذ التدابير الوقائية للأطفال النازحين غير كافٍ.

كما أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يؤثر بشكل كبير على الفتيات في إثيوبيا، حيث يشكل زواج الأطفال المبكر قضية خطيرة، إذ يتم تزويج العديد من الفتيات في سن مبكرة، مما يؤدي إلى الحمل المبكر، والانقطاع عن التعليم، وزيادة خطر العنف المنزلي.

ولذلك، جاءت توصيات الدول في الدورات الأربع لتحث إثيوبيا على المصادقة على البروتوكولات والاتفاقيات ذات الصلة، وضرورة دمجها وتطبيقها في التشريعات المحلية، بالإضافة إلى معالجة ملف حقوق الأطفال من خلال إجراء إصلاحات تشريعية واتخاذ خطوات فعالة من قبل الحكومة لمعالجة الفجوات والانتهاكات الحالية.

أما بخصوص **حقوق المرأة** فجاءت 100 توصية لتعالج هذا الموضوع المُلح في اثيوبيا، وتهدف التوصيات المتعلقة بحقوق المرأة إلى ضمان الحماية الشاملة للمرأة في المقام الأول، من خلال تنفيذ او انشاء قوانين وتشريعات، إلى جانب تعزيز الجهود الرامية إلى التوعية والتثقيف بشأن احترام حقوق المرأة. وتشمل الإجراءات الرئيسية المقترحة ضمان حصول المرأة على التعليم، وتسريع القضاء على عدم المساواة بين الجنسين ومعالجة الفوارق بينهم. وتركز التدابير المحددة على الحاجة إلى مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخاصة العنف الجنسي، وضمان حماية النساء والأطفال من الاتجار والاستغلال والممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال.

وتتضمن التوصيات أيضًا إزالة الحواجز التي تحول دون حصول المرأة على المشاركة السياسية، وضمان تمثيل المرأة في عمليات صنع القرار، وتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تعزيز الوصول إلى فرص العمل والموارد. ويشكل تعزيز القوانين لمنع ومعاقبة العنف الجنسي والاتجار بالبشر أمرًا بالغ الأهمية، إلى جانب زيادة الدعم للمنظمات التي تكمل الجهود الحكومية في معالجة العنف والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات.

بالإضافة إلى ذلك، اشارت التوصيات الي ضرورة سن قوانين شاملة تستهدف العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز بين الجنسين، بما في ذلك أحكام منع الممارسات التقليدية الضارة، مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. كما أشارت الى ضرورة تطرق الإصلاحات القانونية إلى معالجة الاحتياجات الخاصة للنساء ذوات الإعاقة.

أما عن **حقوق ذوي الإعاقة**، فجاءت **38** توصية في هذا الصدد، متمحورة حول تعزيز التعليم الشامل والمساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحسين الفرص الاقتصادية والتوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة، وضرورة تبني الإصلاحات التشريعية والسياسية من أجل الإدماج والحماية، ومعالجة التمييز وتعزيز التكامل.

ودعت التوصيات الى ضرورة أن تركز الجهود على تعزيز التعليم الشامل والمساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان الوصول إلى التعليم الجيد والخدمات الأساسية، وخاصة ضد الفئات الضعيفة مثل الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة والأقليات العرقية والمتضررين من الفقر أو الأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

كما أشارت إلى تنفيذ السياسات والأطر القانونية لحظر التمييز، وتعزيز الفرص الاقتصادية والتشغيلية، وتسهيل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل من خلال التدريب وخلق فرص العمل. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحمي الاستراتيجيات الوطنية حقوق المرأة والأطفال واللاجئين والمهاجرين من ذوي الاعاقة، مع ضمان مشاركتهم الكاملة في المجتمع.

اما عن **الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،** فجاءت **20** توصية في هذا الصدد، حيث دعت التوصيات إلى تعزيز الوضع الاجتماعي ودعم الحقوق السياسية والاجتماعية. وتشمل التوصيات ضمان احترام اثيوبيا للحقوق السياسية الأساسية مثل الحق في التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير عن الأفكار سواء على الإنترنت أو خارجها، مع مراجعة التدابير التشريعية لضمان التوافق مع الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويشمل ذلك معالجة قضايا الاحتجاز التعسفي، وتوفير آليات للدفاع عن حرية التعبير، وخاصة في قضايا التشهير.

كما اكدت التوصيات أن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية لضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف - اللذين يعيقان التمتع الفعال بهذه الحقوق - ولذلك ينبغي بذل جهود مستمرة لتنفيذ خطط التنمية الوطنية لضمان إعمال هذه الحقوق، بالإضافة إلى تحسين الأطر القانونية والتشريعية الوطنية وضمان اتساقها مع الصكوك الدولية ذات الصلة.

وبخصوص حماية **اللاجئين والمهاجرين والنازحين**، ففي الجولتين الاولي والثانية كان تركيز الدول في توصياتها على ضرورة ان تنضم وتصدق اثيوبيا على الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة وخاصة معاهدة كمبالا، وبعد ان قامت اثيوبيا بالتصديق والانضمام للمعاهدة، أصبح تركيز الدول في توصياتها على ضرورة إيجاد حلول لأزمة النزوح والتشرد واللجوء، خاصة وان نسبة هذه الفئات مرتفعة في اثيوبيا بسبب عوامل الفقر والنزاعات المسلحة والأزمة الغذائية.

وجاءت **28** توصية من الدول بشأن اللاجئين والنازحين والمهاجرين، وفي هذا الصدد أوصت الدول بضرورة الاستمرار في حماية النازحين داخلياً، وتعزيز أمن مخيمات اللاجئين، وإنشاء آليات شكاوى يمكن الوصول إليها لمعالجة الاستغلال الجنسي والانتهاك. كما تطرقوا لضرورة تنفيذ سياسات لمساعدة وحماية هذه الفئات الضعيفة، مثل ضمان تسجيل المواليد، ومعالجة الاحتياجات الخاصة للأطفال النازحين واللاجئين.

تضمنت التوصيات أيضاً تعزيز الجهود الدولية والوطنية بالدعم الفني لتطوير الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحماية المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليا. بالإضافة إلى ذلك، ضرورة أن يكون هناك مشاركة مستمرة في معالجة الأسباب الجذرية للنزوح، وتعزيز العودة الآمنة والطوعية والمستنيرة، وضمان الوصول غير التمييزي إلى التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية.

بخصوص **الحق في الصحة** فجاءت **18** توصية في هذا الصدد، داعية إلى تعزيز الصحة العامة وضرورة التركيز على بناء أطر مؤسسية قوية لمعالجة التحديات المستقبلية بشكل فعال في مجالات الصحة العامة، وأن تسعى اثيوبيا للحصول على المساعدة الفنية لمعالجة التحديات في مجال الصحة، ومواصلة تعزيز الجهود الإيجابية لتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية لجميع المواطنين، بما في ذلك المساعدات المالية والتعاون الدولي.

إضافة لذلك ضرورة تركيز الاستراتيجيات الصحية الوطنية على تحسين إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية وجودتها. كما أن التغلب على الحواجز البيروقراطية لتعزيز كفاءة مؤسسات الرعاية الصحية العامة والخاصة أمر أساسي، ووضع خطط وطنية لمساعدة مجموعات محددة مثل ضحايا الألغام، وضمان حقوقهم ومعالجة الاحتياجات المتعلقة بالإعاقة والصحة.

وتشمل الأهداف طويلة الأجل زيادة الاستثمارات في الصحة، فضلاً عن توسيع التغطية الصحية الشاملة من خلال تحسين آليات تمويل الرعاية الصحية لضمان قدرة جميع المواطنين على الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية دون صعوبات مالية.

وبالنسبة للحق في التنمية، فجاءت التوصيات مسلطة الضوء على أهمية التنفيذ الفعال للخطط الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن تضمن تلك الخطط التنمية طويلة الأجل وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين، ومواءمة أهداف التنمية المستدامة 2030 مع أطر حقوق الإنسان، واقتراح التعاون مع الدول الأخرى لدمج هذه الأهداف في السياسات الوطنية.

كما جاءت التوصيات مؤكدة على ضرورة الحفاظ على تنفيذ خطة العمل الوطنية التي تركز على قضايا النوع الاجتماعي والتنمية.

بالإضافة إلى ذلك، اوصت الدول بدمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التنفيذ الوطني، ورصد أهداف التنمية المستدامة، وضمان الشمولية في عمليات التنمية. وتشمل التوصيات استمرار الإصلاحات لمعالجة التحديات الاقتصادية الكلية، مع تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة. وحثت الدول اثيوبيا على العمل لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال التنمية الزراعية.

بالنسبة **للمجتمع المدني والفضاء المدني**، فتضمنت التوصيات الـ **27** المقدمة تعزيز التعاون البنّاء مع الجهات الفاعلة في الأنشطة المرتبطة بحقوق الإنسان، وضمان توافق الإجراءات المنظمة لتسجيل منظمات المجتمع المدني مع المعايير الدولية. وشملت التوصيات تطبيق الشفافية وعدم التمييز وسرعة الإجراءات وتكاليفها المقبولة، مع إتاحة إمكانية الطعن في هذه الإجراءات، وتجنب اشتراط إعادة التسجيل لمنظمات المجتمع المدني.

كما تم التأكيد على تنفيذ ومراقبة خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، مع إشراك المجتمع المدني، وتقديم المساعدة التقنية لبناء قدرات المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان. جاءت توصيات أخرى بإنشاء آليات لإشراك المجتمع المدني بصورة مجدية على المستويين الفدرالي والإقليمي، مع تعزيز منتديات الحوار بين المجتمع المدني والحكومة، وضمان مشاركة فعالة في أعمال الوقاية والتثقيف حول القوانين والسياسات القائمة.

وشددت التوصيات على مراجعة التشريعات الوطنية لضمان بيئة آمنة للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، وتوسيع الفضاء المدني مع تعزيز حرية التعبير. ودعت إلى إطلاق سراح المعتقلين بسبب ممارستهم لحقوقهم الأساسية في التعبير أو التجمع السلمي، وضمان مشاركة حقيقية للمجتمع المدني ووسائل الإعلام في صنع القرار، مع إزالة العقبات القانونية والإجرائية التي تعيق أنشطتهم.

تصنيف التوصيات المقدمة إلى إثيوبيا

تضمنت التوصيات المقدمة لإثيوبيا مجموعة متنوعة من المواضيع والقضايا الحقوقية، حيث ركزت الدول بشكل أكبر على بعض المجالات مقارنة بأخرى، بناءً على الوضع الحقوقي لإثيوبيا في كل قضية على حدة، حيث كان الإطار القانوني الأكثر استحواذاً على اهتمام التوصيات، وحظيت الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقدر أقل في التركيز.

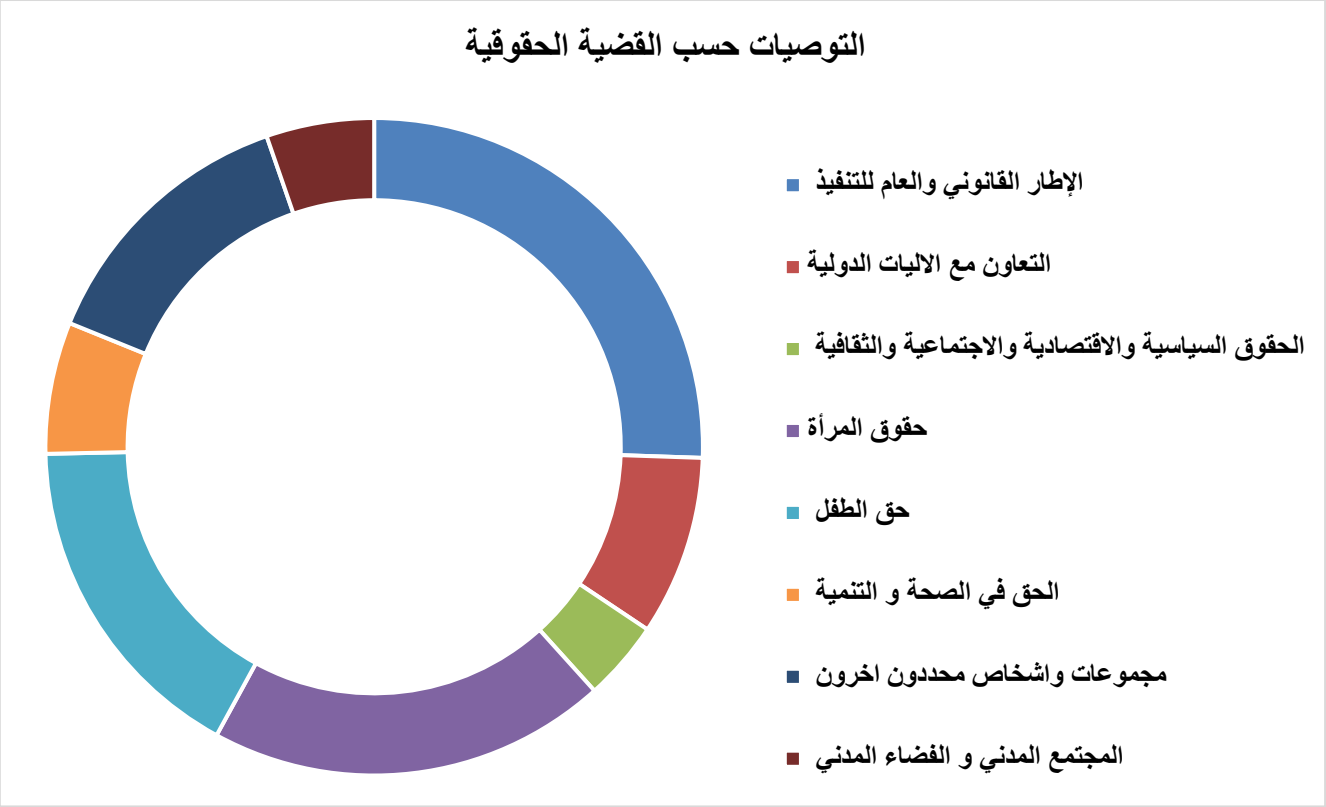

وتُظهِر التوصيات المقدمة على مدى دورات المراجعة الأربع زيادة ملحوظة في التوصيات المتعلقة **بالأطر القانونية والتنفيذية**. وشجعت البلدان إثيوبيا على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي لم تنضم إليها بعد، وتنفيذ الاتفاقيات التي صادقت عليها بشكل صحيح، ودمجها في التشريعات الوطنية، أو إدخال قوانين أو سياسات أو خطط وطنية جديدة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان على المستوى المحلي.

وفي أعقاب التوصيات القانونية والتشريعية، حظيت **حقوق المرأة** باهتمام كبير، حيث حثت البلدان إثيوبيا على دمج المرأة في الحياة السياسية، والقضاء على الفجوات المجتمعية، وحماية المرأة من العنف الجنسي والعنف المنزلي، فضلاً عن العنف المرتبط بالصراعات.

وجاءت **حقوق الطفل** في المرتبة التالية من حيث عدد التوصيات، مع التركيز على تعزيز آليات رصد إساءة معاملة الأطفال، وضمان الوصول إلى التعليم الجيد، ومعالجة العنف والاستغلال الجنسي والاتجار بالأطفال.

كما أوصت البلدان إثيوبيا بتحسين مشاركتها **وتعاونها مع الآليات الدولية والمقررين الخواص** من خلال إصدار دعوات دائمة وتسهيل عملهم داخل البلاد. واستهدفت التوصيات الإضافية **حقوق الفئات الضعيفة**، بما في ذلك اللاجئين والنازحين داخلياً والأقليات، داعية إلى سن تشريعات وسياسات وقائية لتلك الفئات.

وأكدت التوصيات المتعلقة **بالصحة** على ضرورة تعزيز القدرات المؤسسية، وإطلاق حملات التوعية، وزيادة الاستثمارات في قطاع الصحة. وفي الوقت نفسه، حثت التوصيات المتعلقة بالحيز المدني على إجراء إصلاحات تشريعية، ورفع القيود، والسماح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل بحرية في قضايا حقوق الإنسان، مع تشجيع الحكومة للحوار والتعاون مع المجتمع المدني.

وأخيراً، حظيت التوصيات المتعلقة **بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية** باهتمام أقل نسبياً. ومع ذلك، فقد ركزت على ضمان حريات التعبير والتجمع وحقوق النقابات، حيث حثت البلدان إثيوبيا على مراجعة القوانين الوطنية لمواءمة أي قيود على هذه الحقوق مع المعاهدات الدولية ذات الصلة.

أهم أهداف التنمية المستدامة في التوصيات

أما من حيث معيار **أهداف التنمية المستدامة،** فمن بين الاهداف، ركزت توصيات الدول عبر الجولات الأربع على الهدف الثالث المتعلق بالصحة الجيدة والرفاهية، الذي يدعو إلى تعزيز القدرات المؤسسية في قطاع الصحة، وإطلاق حملات توعية بالصحة العامة، وزيادة الاستثمارات لتحسين البنية التحتية للرعاية الصحية، وتسهيل الوصول إليها. كما تناولت الهدف الرابع الخاص بالتعليم الجيد، مشددة على ضرورة ضمان وصول الجميع، خاصة الأطفال، إلى تعليم جيد من خلال معالجة أوجه عدم المساواة في النظام التعليمي وحماية الأطفال من الاستغلال والإساءة.

بالإضافة إلى ذلك، حظي الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين بأهمية خاصة، حيث ركز على القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة، ومعالجة الفجوات المجتمعية التي تؤثر عليها. وبالمثل، أكد الهدف الثامن الخاص بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي على أهمية تبني سياسات شاملة تدعم الفرص الاقتصادية للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء، مع ضمان حقوق العمال والحد من عدم المساواة في التوظيف.

أما الهدف العاشر المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة، فقد شددت التوصيات على ضرورة حماية الفئات المهمشة مثل اللاجئين والأقليات والنازحين داخلياً، من خلال تنفيذ تدابير تعزز الإدماج الاجتماعي وتحد من الفوارق. وأخيراً، ركز الهدف السادس عشر المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية على تعزيز الأطر القانونية، ودعم التعاون الدولي، وتعزيز العدالة، وحماية الحقوق المدنية والسياسية.

موقف إثيوبيا من التوصيات المقدمة

✓ التوصيات

تلقت إثيوبيا إجمالاً **951** توصية عبر أربع جولات من الاستعراض الدوري الشامل. خلال **الجولة الأولى**، تلقت **130** توصية؛ أيدت **98** منها، وأخذت علماً ب **32** توصية. **في الجولة الثانية**، تلقت **260** توصية؛ أيدت **190** توصية، وأخذت في الاعتبار **70** توصية. أما في **الجولة الثالثة**، فقد تلقت **245** توصية وأيدت منها **231**، وأخذت في الاعتبار 14 توصية. وفي **الجولة الرابعة**، تلقت **316** توصية، لم تحدد اثيوبيا موقفها منها بعد.

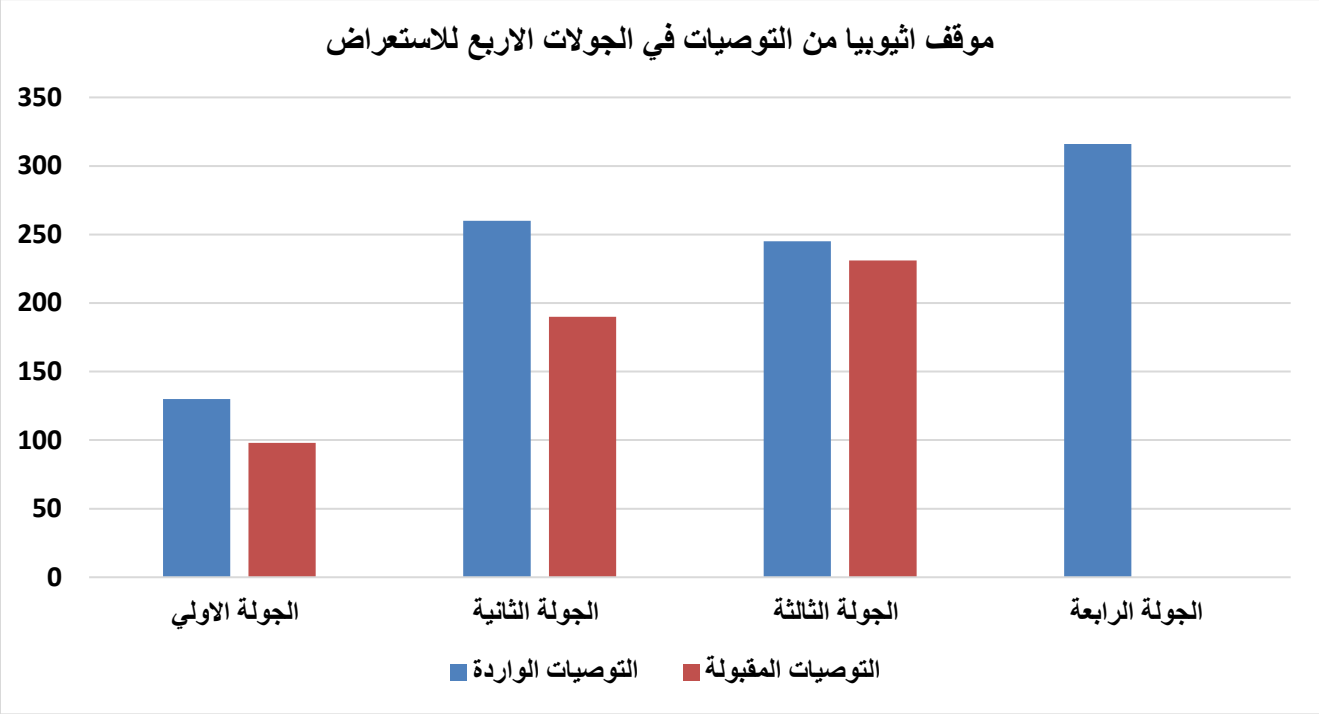

ومن الشكل البياني يتضح ان الجولة الرابعة للاستعراض شهدت أكبر قدر من التوصيات المقدمة مقارنة بالجولات الثلاثة الأخرى، ولا يزال على اثيوبيا ان توضح موقفها من هذه التوصيات من حيث القبول او الرفض وذلك في موعد أقصاه خلال الدورة الثامنة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، والتي ستعقد من فبراير إلى أبريل 2025.

تعهدات اثيوبيا

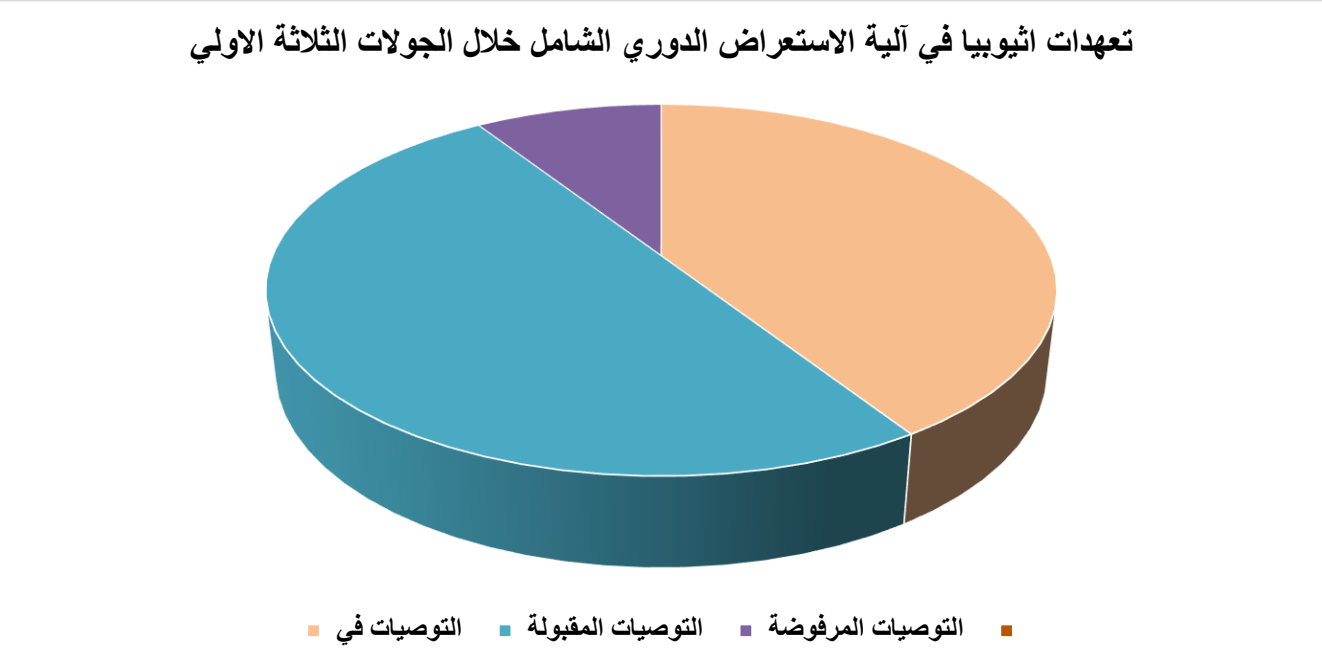

فيما يتعلق بتعهدات إثيوبيا في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، فقد قبلت إثيوبيا **519** توصية من أصل **635** توصية مقدمة، بنسبة بلغت 81.73%، بينما رفضت **116** توصية بنسبة 18.27%.

تعهدت إثيوبيا بتعزيز تعاونها مع هيئات وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والمشاركة في حوار بناء بشأن قضايا حقوق الإنسان، إلى جانب تعزيز سيادة القانون والمساواة بين الجنسين، ومعالجة قضايا حقوق الإنسان في مناطق الصراع، خاصة من خلال الجهود المبذولة للتخفيف من تأثير النزاعات المسلحة على المدنيين. شملت تعهدات إثيوبيا أيضًا تحسين وضع حقوق الإنسان داخل حدودها عبر سلسلة من الإصلاحات القانونية والسياسية التي تهدف إلى تعزيز حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية. وعلى النقيض شهدت اثيوبيا تدهوراً كبيراً في حماية حقوق الانسان، بما في ذلك حقوق الفئات الضعيفة، خاصة في مناطق النزاعات المسلحة، الى جانب ضعف القوانين الوطنية في معالجة أوجه عدم المساواة والعنف ضد النساء والفتيات.

أما بالنسبة للإجراءات المتخذة بشأن التعهدات السابقة، فإن إثيوبيا لم تلتزم بالشكل الكامل بالعديد من تعهداتها، خاصة فيما يتعلق بالانضمام إلى المواثيق الدولية والبروتوكولات الملحقة. كما لا يزال التحدي قائمًا بشأن حل أزمة الصراعات والنزاعات المسلحة الداخلية. وبالنظر إلى التوصيات المقدمة في الجولات الأربعة، يتضح أن التوصيات المتعلقة بالانضمام إلى المعاهدات، وخاصة اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية الاختفاء القسري، لا تزال تتكرر، إلى جانب التوصيات الخاصة بحقوق المرأة والقضاء على العنف والعنف الجنسي ضد الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والفتيات.

علاوة على ذلك، تكررت التوصيات المتعلقة بالفضاء المدني وحرية التجمع السلمي خلال جولات الاستعراض، رغم تعهد إثيوبيا بالنظر في أو قبول هذه التوصيات. كذلك تم التأكيد في أكثر من توصية على ضرورة التعاون مع آليات الأمم المتحدة والمقررين الخواص، وتيسير أعمالهم داخل اثيوبيا، مع التأكيد على تقديم دعوات دائمة لهؤلاء المقررين لزيارة اثيوبيا، وتقديم التقارير الدورية للجهات والآليات الدولية المختصة.

النتائج والتوصيات

شهدت الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية إثيوبيا أكبر عدد من التوصيات التي تلقتها خلال أربع جولات استعراض، حيث بلغت 316 توصية، مما يضع إثيوبيا في تحدي صعب لتنفيذ هذه التوصيات، نتيجة للظروف المضطربة التي تشهدها البلاد وحالة الانقسام والصراع الحاد الذي يشهده الداخل الأثيوبي، وسط معاناة بالغة للشعب الأثيوبي، وعلى وجه الخصوص الالتزام بالتوصيات المتعلقة بالانضمام إلى المعاهدات والمواثيق الدولية التي لم تنضم إليها بعد. ومن الضروري إيلاء أهمية قصوى للتوصيات المتعلقة بالعدالة والمساءلة لمرتكبي الجرائم في النزاعات المسلحة، وكذلك ضرورة دمج الفئات المهمشة في المجتمع. وأخيرًا، وجوب تعزيز التعاون مع المجتمع المدني وزيادة مشاركتهم في الشؤون الداخلية. وبناءً على ذلك، **تقدم مؤسسة ماعت توصياتها على النحو التالي:**

- **تعزيز التعاون مع الآليات الدولية:** أن تواصل إثيوبيا تعزيز التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة والآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لتحقيق التزاماتها وتعزيز حقوق الإنسان في البلاد.
- **التركيز على حقوق الإنسان في مناطق النزاعات المسلحة:** أن تبذل إثيوبيا جهودًا أكبر لحماية حقوق الإنسان في المناطق المتضررة من النزاع، مثل منطقة تجراي، وتعزيز تدابير حماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية.
- **تعزيز القوانين والأنظمة المحلية:** أن تواصل إثيوبيا تحديث قوانينها المحلية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك منع الإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وضمان المساءلة والجبر للضحايا.
- **تشجيع المشاركة المجتمعية:** تعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة حقوق الإنسان، وفتح المجال للمؤسسات غير الحكومية للمشاركة بشكل أوسع في الحوار حول حقوق الإنسان في البلاد.
- **استمرار العمل على الإصلاحات القضائية:** أن تبت إثيوبيا في إجراء إصلاحات قضائية لضمان استقلالية القضاء، وتعزيز القدرة على محاكمة الانتهاكات بحقوق الإنسان بشكل عادل وفعال.